

مجلس الأمن

Distr.: General
19 March 2009
Arabic
Original: English

رسـالة مؤرخـة ١٨ آذار/مـارس ٢٠٠٩ موجهـة مـن الأمـين العـام إلى رئـيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم التقرير المرفق المؤرخ ٥ آذار/مـارس ٢٠٠٨ الـذي تلقيتـه مـن مستشاري الخاص المعني بمنع جريمة الإبـادة الجماعيـة، السيد فرانسيس دينـغ، عـن زيارتـه إلى منطقـة البحيرات الكـبرى بخصوص الحالـة في جمهوريــة الكونغـو الديمقراطيـة، وذلـك عمـلاً بقـرار مجلـس الأمـن ١٣٦٦ (٢٠٠١) الـذي دعـا مـن خلالـه الأمـين العـام إلى الرجـوع إلى المعلومات والتحليلات المتاحة للمجلس من داخل منظومة الأمم المتحـدة، فيمـا يتعلـق بحـالات الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنسـاني الـدولي والقـانون الـدولي لحقـوق الإنسان، وبالرسالة المؤرخة ١٢ تمـوز/يوليـه ٢٠٠٤ (S/2004/567) الـتي أبلـغ بهـا الأمـين العـام السابق رئيس المجلس بقراره تعيين مستشار خاص معني بمنع جريمة الإبادة الجماعية.

وأرجـو ممتنـاً أن تتفـضلوا بـإطلاع الـدول الأعـضاء في مجلـس الأمـن علـى هـذه الرسالة والتقرير.

(توقيع) **بان** كي مون



تقرير المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع جريمة الإبادة الجماعية، عن مهمته إلى منطقة البحيرات الكبرى في الفترة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ فيما يتعلق بالحالة في مقاطعة كيفو الشمالية

٥ آذار/مارس ٢٠٠٩

موجز

تعود الأسباب الجذرية للتراع الحالي في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في المقام الأول إلى أسباب سياسية واقتصادية وليس لأسباب تتعلق بالهوية. غير أن الاستقطاب الإثني والكراهية المتطرفين قد صارا مرتبطين بذلك التراع.

ويعتقد المستشار الخاص أن خطر الاستهداف الإثني في مقاطعة كيفو الشمالية قد طغى إلى حد كبير على الأسباب الكامنة الأخرى للإبادة الجماعية. ويجري بقوة استخدام الإشارات إلى حالات الإبادة الجماعية التي وقعت في الماضي أو التي يُدعى بأنها تحدث في الوقت الحاضر، للتنبؤ بأن الإبادة الجماعية قد تحدث مرة أخرى في المستقبل، ولا سيما ضد التوتسي، حيث ينظر إليهم على نطاق واسع باعتبارهم المرتكبين الرئيسيين للفظائع الجماعية. ويتعين النظر إلى احتمال إقدام الجماعات المسلحة على القتل لأسباب عرقية وتصاعد هستيريا الإبادة الجماعية بين السكان المدنيين باعتبارهما عاملين ينبغي معالجتهما بجدية تامة. كما يجب وضع الأبعاد الإقليمية لهذا الاحتمال في الاعتبار.

وفي حين أنه من غير المحتمل أن تفضي المعلومات التي جرى جمعها وتحليلها لأغراض هذا التقرير إلى إدخال أفكار جديدة جذرياً في فهم منظومة الأمم المتحدة للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن المستشار الخاص يأمل أن تُعطي هذه المعلومات حافزاً فورياً للعمل. ويلاحظ المستشار الخاص أن مهمة ولايته لا تكمن في التعرف على حلول جديدة، بقدر ما تكمن في استخدامها بمثابة وظيفة ''إنذار'' للمساعدة على توليد الزخم اللازم لخلق استجابات للمنع لدى الكيانات التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة. وينطلق المستشار الخاص في عمله من أن مسؤولية منع الإبادة الجماعية والفظائع المرتبطة بها إنما تقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك مجلس الأمن والأمانة العامة.

ومنذ الزيارة التي أجريت في أواخر عام ٢٠٠٨، حدثت تطورات مثيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمثلت في الأساس، اعتباراً من ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، في العمل المنسق

الذي قامت به القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لكبح جماح ''القوات الديمقراطية لتحرير رواندا'' ودمج ''المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب'' في جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد الإطاحة بقائده لوران نكوندا. وقد أُدرجت بعض الآثار المحتملة لتلك التطورات في هذا التقرير، ومن المحتمل أن تترتب عليها تداعيات تتجاوز مقاطعة كيفو الشمالية.

وتركز التوصيات الواردة في التقرير على التأكيد على الحاجة إلى تعزيز حماية السكان المدنيين؛ وتحويل التركيز من العمل العسكري إلى المشاركة السياسية والبحث عن حلول سلمية؛ وبناء قدرة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الحوكمة الفعالة والديمقراطية وسيادة القانون، وتحقيق العدالة لجميع الفئات؛ وتعزيز المصالحة بين الإثنيات المختلفة؛ وتشجيع التعاون الإقليمي؛ واستمرار التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية والمبادرات الإقليمية المتعلقة بها.

أولا – مقدمة

١ – تتمثل ولاية المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية في ''جمع ما يوجد من المعلومات، وخاصة داخل منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة والخطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي للأصول العرقية والإثنية، والتي إذا لم يتم منعها أو إيقافها، قد تؤدي إلى حدوث إبادة جماعية'' (انظر S/2004/567، المرفق).

٢ – ومن المهم أن تُفهم هذه الولاية باعتبارها ولاية محددة وتركز على منع الإبادة الجماعية. مع ذلك، وبما أن البوادر التي تمهد لوقوع إبادة جماعية متنوعة وأوسع نطاقا من التعريف القانوني لجريمة الإبادة الجماعية، فإن منعها أيضا ينطوي على نهج أوسع نطاقا. علاوة على ذلك، فإنه كثيراً ما يستخدم مصطلح ''الإبادة الجماعية'' بمعنى أوسع، مما يثير استجابات انفعالية وسياسية يتعين أخذها في الحسبان. ويسعى المستشار الخاص إلى تمييز صلة ولايته بأي حالة معينة بوضوح، وذلك من خلال التشاور على نطاق واسع مع أولئك المشتركين فعلا في المسألة، ومن خلال وضع نهج تعاوني تكميلي على أساس إمكانية أن تضيف الولاية قيمة لعمل الجهات الفاعلة الأخرى.

٣ – وهذا هو السياق الذي رصد فيه المستشار الخاص الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أوائل عام ٢٠٠٨، وقام ببعثته إلى المنطقة في نهاية ٢٠٠٨. وهو يقدم هذا التقرير في السياق نفسه، ويضمِّنه استنتاجاته وعددا من التوصيات المحددة.

ثانيا – البعثة

٤ – استجابة للتقارير التي تدعي وجود عنف على أساس إثني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شرع مكتب المستشار الخاص برصد الحالة اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ عن طريق جمع معلومات مستحدثة من داخل منظومة الأمم المتحدة، ومن المنظمات غير الحكومية وغيرها من المصادر.

٥ – وبينما يدرك المستشار الخاص أن هناك مقاطعات عديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن أن تشكل مادة لاهتمامه، فقد قرر القيام ببعثة إلى مقاطعة كيفو الشمالية والتركيز في تحليله على الحالة في ضوء التدهور الكبير للحالة هناك منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وأجرى المستشار الخاص والموظفون العاملون معه مشاورات مع إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مستوى المقر. وخلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، التقى المستشار الخاص مع الممثلين الدائمين لأوغندا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية،

وروانـدا لمناقـشة الحالـة ومهمتـه المقترحـة. وأعـرب كافـة المتحـاورين للمستـشار الخـاص عـن تأييدهم لهذه البعثة وتعهدوا بتسهيلها.

٦ - ونُظمـت البعثـة بـدعم مـن الممثـل الخـاص للأمـين العـام إلى جمهوريـة الكونغـو الديمقراطية، السيد ألان دوس، ونائبته السيدة ليلى زروقي في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة، والمنسق المقيـم للأمـم المتحـدة في أوغنـدا، تيوفـان نيكييمـا، والمنسق المقيم للأمـم المتحدة في رواندا، أوريليـان أغبينونـسي، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، يوسف محمـود. ويود المستـشار الخاص أن يعرب عن امتنانه العميق لهم جميعا.

٧ - ووصـل المستـشار الخـاص، برفقـة اثـنين مـن المـوظفين، إلى كمبـالا في ٢٤ تـشرين الثاني/نوفمبر، حيث اجتمع إلى وزير الدولـة للشؤون الخارجيـة والتعـاون الإقليمـي، إسحاق إسانغا موسومبا، ووزير الإغاثة والتأهب للكـوارث واللاجئين، تارسيس بازانـا كـابويغييري، والمنسق المقيم للأمم المتحدة، وغيره من مسؤولي الأمـم المتحـدة، ورئيس مكتـب اتـصال بعثـة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كمبالا.

٨ - وفيما يخص بوروندي، قرر المستشار الخاص عدم الذهاب إلى بوجومبـورا، حيـث أن السلطات الحكومية لم تكن متاحة للقائه في نهاية الأمـر. ومـع ذلـك، قـرر إرسـال موظفيـه إلى هناك، حيث التقيا مع ممثلين من المجتمع المدني ومسؤولي الأمم المتحدة.

٩ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وصل المستشار الخـاص إلى كيغـالي، حيـث اجتمـع مـع المنسق المقيم للأمم المتحدة. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمـع إلى رئـيس الـوزراء، برنـارد ماكوزا، ووزيرة الخارجية، روزماري موسيموينالي، ثم إلى مبعوث رواندا الخـاص إلى منطقـة الـبحيرات الكـبرى آنـذاك، جوزيـف موتابوبـا، والأمينـة التنفيذيـة لمحكمـة غاكاكـا دوميتـيلا موكانتاغـانزوا، والأمـين التنفيـذي للجنـة الوطنيـة لمكافحـة الإبـادة الجماعيـة، جـان دو ديـو موكيو، وممثلين عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

١٠ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، سافر المستشار الخاص إلى كينشاسا واجتمع إلى وزيـر الخارجية، أليكسس تامبوي، ومع المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقـة الـبحيرات الكـبرى وهو الرئيس السابق لنيجيريا أولوسيغون أوباسانجو، ونائـب الممثـل الخـاص للأمـين العـام لبعثـة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومـوظفي شعبة حقـوق الإنـسان التابعـة للبعثة. وفي الفتـرة مـن ٢٩ تـشرين الثـاني/نـوفمبر إلى ٢ كـانون الأول/ديـسمبر، زار المستـشار الخاص مدينة غوما، حيث عقد اجتماعات مع حـاكم مقاطعـة كيفـو الـشمالية ونائبـه، وقائـد المنطقة العسكرية الثامنة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، و قائد المؤتمر الـوطني

للدفاع عن الشعب آنذاك لوران نكوندا، والناطق باسم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مقاطعة كيفو الشمالية، وممثلي المجتمع المدني، وممثلي مختلف الطوائف الإثنية، وضحايا الفظائع الجماعية، وممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية ومسؤولي الأمم المتحدة. وعاد المستشار الخاص إلى كينشاسا، واجتمع إلى وزير حقوق الإنسان، أوبيو كاكورا وابول، وعضوين في مجلس الشيوخ وممثلين عن المجتمع المدني والكنيسة الكاثوليكية. ويشكر المستشار الخاص جميع محاوريه عن الانفتاح الذي أبدوه واستعدادهم لتبادل شواغلهم ووجهات نظرهم معه بشأن الحالة في مقاطعة كيفو الشمالية.

١١ - ومنذ إجراء الزيارة، حدثت تطورات مثيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تمثلت أساسا، اعتباراً من ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، في العمل المنسق بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لكبح جماح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وإدماج المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أُدرجت بعض الآثار المحتملة لتلك التطورات في هذا التقرير.

ثالثا - معلومات أساسية

١٢ - لا يدخل إجراء تحليل للأسباب الجذرية للأزمة الراهنة في مقاطعة كيفو الشمالية[١] في نطاق هذا التقرير. ومع ذلك، هناك ثلاث قضايا تجدر الإشارة إليها لأنها تقدم إيضاحات هامة عن فهم الممثل الخاص للحالة. أولا، ضعف الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبب اتساع رقعة أراضيها وامتداد ثلاثين عاما من حكم الرئيس موبوتو السابق مما أدى إلى ارتفاع مستويات الفساد، وإهمال الهياكل الأساسية للبلاد ومهام الحكومة. ثانياً، مصالح معظم جيران جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوى أخرى أبعد عن المنطقة وتورط هؤلاء في البلاد. ثالثاً، الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا عام ١٩٩٤، وما أجرته من تغييرات كبرى في الديناميات السياسية والأمنية الاقتصادية في منطقة البحيرات الكبرى، وإسهامها في وقوع سلسلة من الحروب في جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها.

رابعا - المنهجية

١٣ - عند تحليل أي حالة من منظور ولاية المستشار الخاص، فإنه يأخذ في الاعتبار العوامل التالية:

(أ) وجود جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية في خطر؛

(١) انظر مويسيغا باريغو في قائمة المراجع.

(ب) وجود تاريخ أو نمط من العنف أو التمييز أو التحيز ضد جماعة ما؛

(ج) الظروف التي تؤثر سلبا على القدرات المحلية لمنع الإبادة الجماعية؛

(د) وجود عناصر مسلحة تقوم عضويتها على جماعة محددة؛

(هـ) وجود دافع سياسي أو اقتصادي لجهات رئيسية في الدولة أو في المنطقة لتشجيع الانقسامات بين الجماعات الوطنية أو العرقية أو الإثنية أو الدينية؛

(و) حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان بما يمكن أن تشكل عناصر محتملة في جريمة الإبادة الجماعية؛

(ز) ما إذا كان ثمة سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن هناك ''قصد القضاء الكلي أو الجزئي'' على جماعة إثنية أو عرقية أو قومية أو دينية؛

(ح) لحظات الضعف التي قد تزيد من مفاقمة الأوضاع أو تسهم في إشعال فتيل التدهور في الحالة.

١٤ - وتشكل هذه الفئات الثماني إطار التحليل الذي أُستمد من المشاورات الواسعة النطاق داخل منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون مع المتخصصين والباحثين وأعضاء المجتمع المدني. وقد استُخدم هذا الإطار لتحليل الحالة في مقاطعة كيفو الشمالية.

خامسا - تحليل الحالة في كيفو الشمالية

ألف - وجود جماعات قومية أو إثنية مهدَّدة

١٥ - يعيش في منطقة كيفو شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو ٧٠ مجموعة إثنية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هذه المنطقة تؤوي عدداً من اللاجئين الروانديين منشأوهم الإثني من الهوتو الذين غادروا رواند في أعقاب الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤.

١٦ - وتعاني هذه المنطقة من كثرة تقلباتها ويُعتبر سكانها المدنيون بأكملهم ضعيفون شديدي التأثر بالتراعات بين مختلف الجماعات المسلحة (المشار إليها لاحقاً في هذا التقرير) وهم معرضون على الدوام لها.

١٧ - ومع ذلك، هناك جماعة عرقية واحدة، (انظر قائمة المراجع) هي جماعة التوتسي، تعامل دون غيرها معاملة مختلفة، الأمر الذي وثَّقه الباحثون والخبراء في مجال حقوق الإنسان خلال السنوات العديدة الماضية. فالتصور الشائع بأن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب استمد قوته أساساً من جماعة التوتسي، بدعم من رواندا، وأن هذه الجماعة قد ارتكبت

فظائع بشعة ضد السكان المدنيين في كيفو الشمالية (كما حصل في كيوانجا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، وبمعظمها ضد أفراد ينتمون إلى جماعات عرقية أخرى (مما يصل في نظر العديد من أفراد تلك الجماعات إلى درجة ''الإبادة الجماعية'')، أجج المشاعر المناهضة للتوتسي وأدى إلى تعاظم الخطر الذي يحدق الآن بجماعات التوتسي من تعرضهم لأعمال العنف الانتقامية على أساس إثني.

١٨ - ولقد بات التعرض للتوتسي واستهدافهم دون غيرهم واضحاً جداً للمستشار الخاص خلال اجتماع مع ممثلين عن المجتمع المدني المحلي في غوما، حيث أعرب ممثلون عن إثنيات الهوندي والناندي والنيانغا والهوتو والتوا جميعاً عن مشاعر مماثلة، مما يوحى بأن تحالفاً ضد التوتسي في طور النشوء. وتعتبر أعمال العنف الإبادية ذات الطبيعة الانتقامية احتمالاً وارداً لدى الضحايا والموظفين الرسميين على حد سواء، ومع أن التضخيم يشوب بوضوح في بعض الحالات هذه التهديدات والانفعالات الكامنة وراءها، فالانحياز ضد التوتسي يبقى جلياً بصورة لا يرقى إليها الشك. ولا تبدل التطورات الأخيرة بالضرورة هذه الحالة، ولكنها قد تشجع حقاً التصور بأن التوتسي، ورواندا، يعززان موقعهما العسكري في المنطقة، الأمر الذي قد يكون مصدراً محتملاً للمزيد من التوتر.

١٩ - وفي الوقت نفسه، هناك مخاوف بأن المدنيين الهوتو قد يكونون الآن أكثر عرضة للخطر، مع توسع نطاق الجهود العسكرية لنزع سلاح الميليشيات الهوتو. وقد تتحول بسهولة الأعمال العدائية القائمة ضد ''الروانديين'' عموماً، بمن فيهم اللاجئون الهوتو، إلى مشاعر معادية للهوتو وتستغل في التبدل الحالي للتحالفات. وقد تفشل بسهولة العمليات العسكرية المشتركة التي يشنها كل من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وجيش الدفاع الرواندي في التمييز بالشكل الملائم بين المدنيين الهوتو والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

باء - التمييز القائم على أساس إثني وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان

٢٠ - لجمهورية الكونغو الديمقراطية تاريخ طويل من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، سواء في كيفو الشمالية أو غيرها من المناطق، ارتكبها المسؤولون الحكوميون والجماعات المسلحة المختلفة، بما فيها الجماعات المسلحة الأجنبية والجيش الوطني. إلا أنه، من منظور ولاية المستشار الخاص، فإن الدور الذي تضطلع به الإثنية تاريخياً في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان له أهمية خاصة. وقد استند المستشار الخاص إلى المعلومات المتاحة ذات الصلة قبل القيام بمهمته (انظر قائمة المراجع) من أجل التأكد من أثر العامل الإثني في النزاعات.

٢١ - وقد زعزعت الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة مذهلة. فقد تدفق مليون لاجئ رواندي من الهوتو إلى الجزء الشرقي من البلد، ومن ضمنهم العديد من الأفراد المشاركين في الإبادة الجماعية بصورة مباشرة (من يعرفون باسم "الإباديين")، وكذلك ميليشيات الهوتو (الإنتراهاموي) وما تبقى من القوات المسلحة التابعة لرواندا. وقد قامت هذه الجماعات، التي استعملت معسكرات اللاجئين كقواعد عسكرية، بشن هجوم على رواندا التي كانت ترأس حكومتها حينها الجبهة الوطنية الرواندية والجيش الوطني الرواندي اللذين يهيمن عليهما التوتسي. ودعم أعضاء مجتمع الهوتو المحلي وغيره من الجماعات العرقية هذه الهجمات(٢). واستخدمت رواندا التهديد الذي تتعرض له رواندا بسبب ميليشيات الهوتو وكذلك الهجمات ضد السكان التوتسي المحليين لتبرير اجتياح جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ١٩٩٦. وخلال هذا الاجتياح، ارتكبت مجازر اللاجئين الهوتو وكذلك المدنيين الكونغوليين.

٢٢ - ومنذ عام ١٩٩٦، تستمر جمهورية الكونغو الديمقراطية ساحة لحروب شاركت فيها تسعة بلدان أفريقية في بعض الأحيان. وأدت هذه الحروب إلى أفظع الكوارث على الصعيد الإنساني وعلى صعيد حقوق الإنسان، حيث سقط الملايين من القتلى بسبب المجازر والمجاعة والأمراض بالإضافة إلى الملايين من المشردين داخلياً.

٢٣ - وفيما يتعلق بالحالة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية تحديداً، أشار في الماضي خبراء حقوق الإنسان، مثل المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والباحثين، والمنظمات غير الحكومية، إلى التهميش والوصم المتزايد لجماعة التوتسي، وهي ظاهرة كانت جلية بالفعل خلال حكم موبوتو، ولكنها تفاقمت خلال الحروب الدائرة منذ عام ١٩٩٦(٣). وكما لاحظت لجنة القضاء على التمييز العنصري واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، فقد واجه الأشخاص من أصل رواندي الذين استقروا في جمهورية الكونغو الديمقراطية الصعوبات في الحصول على الجنسية الكونغولية، مع أنهم يستوفون شروط قانون التجنس لعام ٢٠٠٤. ويجدر التأكيد مجدداً على أن الفظائع التي ارتكبتها الجماعات المسلحة بقيادة التوتسي منذ ذلك الوقت، والشائعات التي راجت حولهم، أسهمت في هذه الحالة.

---

(٢) المعلومات في هذا الباب مستمدة بشكل رئيسي من *Weiss and Carayannis* (انظر قائمة المراجع).

(٣) تشمل المجتمعات الضعيفة الأخرى التوا وغيرهم من الشعوب المعتمدة على الغابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن هذا التقرير لا يشملها.

جيم – الظروف التي تؤثر سلباً في القدرة المحلية على منع ارتكاب الإبادة الجماعية

٢٤ – كما أشير في التقييمات المختلفة، بما فيها التقييم الذي أجراه المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، السيد لياندرو دسبوي، عقب زيارته لجمهورية الكونغو الديمقراطية في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، فإن النظام القضائي في حالة مقلقة تثير الجزع، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الإفلات من العقاب والترخيص بالقتل. ومن بين المشاكل الأخرى أن القضاة والمدعين العامين قليلون ولا يتقاضون أجراً مناسباً، مما يؤدي إلى استشراء الفساد وغياب الاستقلالية في أوساطهم، وأن الهياكل الأساسية التي يحتاجون إليها لأداء عملهم غير كافية؛ ويبقى تدخل السلطات التنفيذية والجيش في إدارة القضاء مسألة شائعة جداً؛ ويعد اللجوء إلى العدالة أمراً في غاية الصعوبة بالنسبة إلى أغلب السكان بسبب استشراء الفساد ونقص الموارد المالية والبعد الجغرافي للمحاكم. كما أن المحاكم العسكرية كثيراً ما تبت في حالات الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين؛ وتعتبر هذه المسألة مثيرة للكثير من الجدل نظراً إلى هيمنة غياب الاستقلالية في النظام القضائي العسكري بصفة خاصة، وممارسة القيادات العسكرية للضغوطات والتدخلات، واستشراء الفساد.

٢٥ – ويؤجج الفشل في مساءلة الأفراد أو المسؤولين الحكوميين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني سعير العنف الحالي ويعزز مناخ الإفلات من العقاب، ويكشف عجز الحكومة عن مقاضاة الفاعلين. وهو ما يحث أيضا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إنشاء مشروع لمسح نظام العدالة (بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، من أجل تسجيل أخطر الانتهاكات المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين آذار/مارس ١٩٩٣ و حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وتحديد ضحاياها ومرتكبيها[٤].

٢٦ – ومع أن الدعم العسكري الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الحكومة من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية له أهميته في توفير الحماية للمدنيين، فإنه لا يحل محل الحكومة، والبعثة ليست في موقع يخولها المشاركة في حرب على الجماعات المسلحة المتمردة. وكما أوضح قائد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمستشار الخاص، فإن هذه المهمة تحتاج إلى قوة ''حملة''، مما يتطلب قوة أكبر بكثير من تلك التي أذن بها مجلس الأمن حالياً.

---

(٤) وسيقيّم المشروع أيضاً قدرة نظام العدالة الوطني على التعامل مع هذه الانتهاكات وإصدار التوصيات المتعلقة بخيارات العدالة الانتقالية.

٢٧ - وفضلاً عن ذلك، يتحمل المجتمع الدولي من الأعباء المالية للاستمرار في تقديم الحماية والمساعدة إلى ضحايا الانتهاكات في المنطقة، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخلياً، ما يفوق قدراته، وتخضع موارده على نحو متزايد للتقييد بسبب اضطراب الحالة الأمنية على الأرض.

٢٨ - وعلاوة على ذلك، لا تمارس الدولة سيطرة فعلية على كامل أراضيها، وهي ضعيفة بشكل خاص في شرقي البلد، مما يخلف فراغاً على مستوى القانون والنظام ويحرم السكان فرادى وجماعات من الهياكل الضرورية التي بوسعهم اللجوء إليها لحماية أنفسهم من الإبادة الجماعية المحتملة وما يرتبط بها من انتهاكات لحقوق الإنسان.

دال - وجود عناصر مسلحة تقوم عضويتها على أساس الانتماء الإثني

٢٩ - شهد الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بروز جماعات مسلحة عدة، كثيراً ما تحظى بدعم من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أو من حكومات أخرى، وقاوم بعض هذه الجماعات، في مراحل متنوعة على مدى السنوات العشر الماضية، القوات الحكومية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لكن البعض الآخر حارب إلى جانبها ضد القوات الأخرى، ثم تبدَّلت التحالفات، حتى أن هذه الجماعات نفسها غيَّرت أسماءها وتشكيلها، وبعض العناصر المسلحة محسوبة تماماً على جماعات إثنية معينة لأن هذه الجماعات تطوِّع مجندوها بشكل رئيسي على أساس الانتماء الإثني، زاعمة أنها تحمي هذا المجتمع الإثني، فعلى سبيل المثال، من المعترف به أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تجنِّد عناصرها من مجتمع اللاجئين الروانديين، الذي يتكوَّن في معظمه من جماعات الهوتو، في حين يُعتقد أن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب قد جنَّد عناصره على نطاق واسع من أفراد جماعات التوتسي، ومع ذلك، فإن تحليلاً للجهات المسلحة وأنشطتها يستند على وجه الحصر إلى الإثنية يُخفي الفوارق الدقيقة الكامنة في عضويتها وأهدافها، كما أن التدخل الذي تمارسه حكومات البلدان المجاورة، كما تظهره الوثائق الواردة مثلاً في التقرير الأخير لفريق الخبراء المعني بمراقبة حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على جمهورية الكونغو الديمقراطية(٥)، يزيد هذا التحليل تعقيداً.

٣٠ - ففيما يتعلق بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، كان الانطباع العام السائد وقت زيارة المستشار الخاص بأن هذه القوات ضعيفة جداً، ويكاد يكون ممكناً عدم أخذها في الحسبان من الناحية العسكرية، فهي لم تكن قادرة على نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وكفالة أمن الإقليم، وفي الوقت ذاته، كان عدد من عناصر القوات

---

(٥) التقرير الختامي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2008/773).

المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يرتكبون أفعالهم ويفلتون من العقاب، بعدما تورطوا في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني استهدفت جميع الجماعات الإثنية، بما يشمل الاغتصاب، وأعمال القتل، والابتزاز، واستخدام المشردين داخلياً كدروع بشرية، واستغلال الموارد بشكل غير مشروع.

٣١ - أما الجماعات المسلحة الناشطة في كيفو الشمالية في فترة تواجد البعثة فهي المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والماي - ماي.ذ

المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب

٣٢ - كان المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب حينئذٍ برئاسة القائد المنشق الجنرال لوران نكوندا، وقد شكَّل، حتى فترة قريبة، أقوى الجماعات المسلحة شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان يتألف من أفراد من جماعة التوتسي وأعضاء من جماعات عرقية أخرى، ومع ذلك، يُعتقد أن جماعة التوتسي كانت تشغل أعلى الرتب القيادية في هذه الحركة المسلحة، وأفادت التقارير أن الحركة كانت تتكوَّن من ٠٠٠ ٤ إلى ٠٠٠ ٧ رجل، ويُعتقد أنها كانت تحصل على دعم سياسي ومالي من الشتات الكونغولي والرواندي في بلدان أفريقية وغير أفريقية متنوعة[٥]، وبعد إتمام بعثة المستشار الخاص، وردت تقارير عن حدوث انشقاقات على مستوى قيادة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وبوجه خاص، بين نكوندا ورئيس أركانه، بوسكو نتاغاندا، وبدءاً من أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أصبح نكوندا محتجزاً في رواندا، في حين أن بعض عناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب شرعوا في الانخراط في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويقال أن نتاغاندا نفسه كان يتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في العمليات العسكرية، وقد وجهت المحكمة الجنائية الدولية اتهاماً إلى نتاغاندا بتجنيد الأطفال بشكل غير مشروع.

٣٣ - وجهت اتهامات إلى نكوندا بارتكاب فظائع في كيسانغاني في عام ٢٠٠٢ وفي بوكافو كذلك في عام ٢٠٠٤، رغم نكرانه لها، وكانت الحكومة الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد أصدرت أمراً دولياً بإلقاء القبض عليه، كما وُجهت إليه اتهامات بتجنيد الأطفال قسراً في منطقتي ماسيسي وروتشورو الواقعتين في كيفو الشمالية، بهدف تجديد قوته العسكرية على ما يبدو، في أعقاب موافقة بعض وحداته على الانضمام إلى برنامج الاندماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عام ٢٠٠٣، وقد تورط المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، بحسب مصادر في الأمم المتحدة، في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية (في مجازر كالونغي وبوكمبو مثلاً، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، في كيوانجا).

٣٤ - ومع أن نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وسحبها من إقليمي كيفو وحماية جماعة التوتسي كانت تشكل في الأصل الأولوية القصوى المعلنة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، فإن برنامجه قد شهد تطورات عدة، فلقد زعم نكوندا، بعد الإعلان عن أنه حامي جماعة التوتسي في كيفو الشمالية، بأنه حامي جميع الأقليات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ثم ادعى محاربة سوء الحكم في كينشاسا، ثم، بعد ذلك، أطلق حملة ضد عقود التعدين التي وقع عليها الرئيس كابيلا مع الصين دون موافقة الأجهزة الحكومية المكلفة أصلا بذلك، ورأى نكوندا صلة بين انعدام فعالية الحكومة وجميع المشاكل الأخرى، بما يشمل فشل نزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والحماية التي يُزعم أن الحكومة عملت على توسيعها لتشمل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجهات أخرى من غير الدول، وقمع الأقليات، وعقود التعدين مع الصين.

القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

٣٥ - كانت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أثناء بعثة المستشار الخاص تشمل حسب التقارير ما بين ٠٠٠ ٦ و ٠٠٠ ٧ رجل، وتسيطر هذه الحركة على مناجم متنوعة في كيفو الشمالية، وتستغلها بشكل غير مشروع، وتشتري أسلحتها وتمول التدريب العسكري بالإيرادات الناجمة عنها.

٣٦ - وقد اجتمع المستشار الخاص مع المتحدث باسم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في نيراغونغو، بكيفو الشمالية، وخلال الاجتماع، ذكر المتحدث بأن الحركة تشكلت في عام ٢٠٠٠ تصدياً للتهديد بإبادة جماعة الهوتو، وهو تهديد منشأ عن الهجمات الرواندية ضد مخيمات اللاجئين في عام ١٩٩٦، وذكر أيضاً بأن الهدف الرئيسي للجماعة ما زال يتمثل في حماية الهوتو من حكومتي رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما وصف بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها تشكل تهديداً على بقاء حركته، وبالتالي، على بقاء شعبه، نظراً إلى المهمة الموكلة إليها بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وخلال الاجتماع، نفى المتحدث باسم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجود أي تعاون بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمحاربة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وشدد كذلك على أن المصالحة الإثنية في رواندا لن تكون ممكنة إلا في حال الاعتراف بالفظائع المزعومة التي ارتكبتها رواندا ضد المدنيين الهوتو.

٣٧ - وفي إعلانها في روما عام ٢٠٠٥، أدانت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكِبت عام ١٩٩٤ وأعلنت التزامها بنزع سلاحها طوعياً والعودة إلى رواندا بشرط أن تتمكن جماعة الهوتو من المشاركة السياسية في بلدها، وأن يتم إنشاء لجنة

متابعة دولية لمراقبة نزع سلاحها وعودها، وأدت ممانعة رواندا لعودة اللاجئين الهوتو المتبقين، بحجة أنهم متورطون جميعاً في الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، إلى إثارة مشاعر الإحباط لدى السكان الهوتو الروانديين المتبقين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ يمكن بالفعل اعتبار أن عدداً صغيراً نسبياً فقط من هؤلاء ينتمون إلى الجماعة الرئيسية التي ارتكبت أعمال الإبادة الجماعية، في حين أن سائر أفراد الهوتو هم من الشباب والأطفال اليافعين جداً الذين لا يمكن أن يُحاسبوا عن أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكِبت في عام ١٩٩٤، لكن رواندا لربما تخشى تنامي مشاعر الكراهية إزاء جماعة التوتسي في أوساط جماعة الهوتو.

٣٨ - وخلافاً لتقديرات حكومة رواندا بشأن الاستقبال الإيجابي للعائدين الهوتو، أشار المتحدث باسم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى أن الهوتو الذين عادوا من رواندا لم يشهدوا أي آفاق للاندماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهم يسعون للانتقال من جديد إلى المنفى في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي ضوء ما ورد أعلاه، لا يُرجح إطلاقاً نزع السلاح طوعاً في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ما لم تبدد مخاوفهم بشأن أمنهم وإعادة اندماجهم وكفالة حريتهم للمشاركة في العملية السياسية في رواندا، ومن جهة أخرى، تبرر مواجهاتهم المتواصلة مع المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب للسيطرة على الأراضي أو للوصول إلى الموارد المزاعم القائلة إن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تمثل تهديداً لأمن المدنيين في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية ولرواندا.

٣٩ - وخلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٩، كانت القوات الرواندية تشترك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في العمل شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية لإحكام السيطرة على المنطقة ونزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بالقوة، وهذا يثير احتمال اشتداد العنف في المنطقة، علماً أن التقارير أفادت عن وقوع عشرات القتلى وتشريد أعداد أخرى من المدنيين، وقد أثار انسحاب قوات الدفاع الرواندية في نهاية شهر شباط/فبراير مخاوف من أن تشن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هجمات انتقامية، في وقت أفادت فيه التقارير أن هذه القوات حافظت على قوتها في المنطقة.

الماي ماي

٤٠ - الماي ماي كناية عن قوات دفاع مدني تنشط في إقليمي كيفو ومنطقة كاتانغا الواقعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتتألف من تحالفات غير ثابتة من ميليشيات الهوتو والناندي والهوندي المحلية، وهي تحارب أي قوة محتلة، بما يشمل القوات الرواندية وحلفاءها الكونغوليين، وفيما عدا محاربة ''هيمنة التوتسي''، لا تتسم هذه القوات بهدف واضح جلي آخر، وكثيراً ما تقوم بتبديل تحالفاتها، ويُقال إن الماي ماي ائتلاف المقاومة الوطنية

الكونغولية يتلقيان الأسلحة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لقاء دعم العمليات ضد المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وتشير أدلة قوية أيضاً إلى تورطها في انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني (في بوكومبو من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى أيار/مايو ٢٠٠٨ مثلاً)، ونظراً إلى غياب التجانس وعدم وجود هيكل تنظيمي لها، فقد تعذر على المستشار الخاص تنظيم اجتماعات مع أي من قادتها، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تردد أن عدداً من قادة الماي ماي مستعدون لوقف الأعمال القتالية ودعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في العمليات العسكرية الرامية إلى طرد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

هاء - وجود دوافع سياسية أو اقتصادية لدى الأطراف الفاعلة الرئيسية في كيفو الشمالية وراء تشجيع الانقسامات بين الجماعات الإثنية

٤١ - تعرَف جمهورية الكونغو الديمقراطية بمواردها الطبيعية الغنية، بما يشمل الجزء الشرقي من هذا البلد، وكيفو الشمالية غنية بالمعادن، مثل الكولتان والذهب والقصدير الخام (حجر القصدير)، وللعديد من مؤسسات الأعمال المحلية والدولية، والمسؤولين المحليين، والجماعات المسلحة، والبلدان المجاورة (بما في ذلك رواندا وأوغندا)[٦]، مصالح راسخة في المنطقة، وفائدة تُجنى من الفراغ القائم في سلطة الدولة هناك ومن الاستغلال غير المشروع لتلك الموارد، وقد اعتبر جميع محاوري المستشار الخاص أن هذا الاستغلال غير المشروع يشكل أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الراهنة في كيفو الشمالية.

٤٢ - ومن الجلي أن الاستغلال غير المشروع للموارد يلعب دوراً في إثارة الكراهية الإثنية في كيفو الشمالية، على اعتبار أن العناصر المحسوبة على جماعات إثنية محددة تشارك، على ما يظن، في هذه التجارة غير المشروعة. فقد أفادت تقارير، على سبيل المثال، أن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب شارك مع رواندا في تجارة الكولتان[٥] (رغم نفي رواندا لذلك)، في حين أن عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والماي ماي تستغل بشكل غير مشروع المناجم في أراضيها، ويستفيد المسؤولون الحكوميون، وغيرهم، شخصياً من الفساد المتصل بهذه الأنشطة، أو يستخدمون ميليشيات لحراسة المناجم؛ علماً أن إيرادات المناجم تسهم في بقاء الميليشيات ودعم تجارة الأسلحة في المنطقة، في ظل استمرار النزاع على الأرض والسلطة، فبعض أطراف النزاع في

---

(٦) تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2003/1027).

كيفو الشمالية يستفيدون من هذه الموارد بفعل استمرار التراع وحال عدم الاستقرار ليس إلا.

٤٣ - وثمة صلة واضحة بين هذه المصالح الاقتصادية وقضايا أخرى في المنطقة، مثل الحقوق في الأراضي، والعودة الطوعية للاجئين، وعودة المشردين داخلياً إلى ديارهم، والتمثيل السياسي لجميع الفئات، وتقاسم السلطة.

٤٤ - وفي سياق كهذا، تقوم الانتماءات ببساطة على أساس الانتماء الإثني: والانطباع الشائع هو أن بعض الجماعات الإثنية تجني الفوائد بشكل غير مشروع على حساب الشعب الكونغولي، وتحوم الشبهات حول جماعة التوتسي، بوجه خاص، ليس فقط بشأن استغلال الموارد الطبيعية بصورة جائرة، وإنما لاعتبارهم أيضاً ''أجانب'' يستغلون موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل غير مشروع.

واو - حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان بما يمكن أن يشكل عناصر محتملة في جريمة الإبادة الجماعية

٤٥ - تلقى المستشار الخاص كثيرا من التقارير الواردة من مصادر في الأمم المتحدة ومن المنظمات غير الحكومية عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بحق مدنيين في كيفو الشمالية، وقعت على مدى العام الماضي، بما فيها أعمال قتل واغتصاب وتشريد للسكان، وسعى المستشار الخاص إلى التحقق مما إذا كانت هذه الأعمال تستهدف أفراداً بسبب إثنيتهم على وجه التحديد.

٤٦ - وفي بعض الحالات، يبدو أن الأمر كان كذلك فعلاً، فعلى سبيل المثال، أبلِغ المستشار الخاص أنه ادعي بوقوع هجوم، في يومي ١٦ و١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، على أيدي قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ضد المدنيين الهوتو في كالونغي، في منطقة ماسيسي، مما أسفر عن مقتل ٣٠ شخصاً.

٤٧ - لكن يبدو أن العديد من الهجمات والانتهاكات، بما يشمل عمليات الاغتصاب الواسعة الانتشار، ترتكَب بدافع عوامل غير العامل الإثني وعلى نحو عشوائي، فعلى سبيل المثال، أفادت تقارير أن ميليشيات ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية شنت هجوماً على تجمع بوكومبو في منطقة روتشورو، مما أسفر عن مقتل ٥١ مدنياً، واغتصاب ثلاث نساء، بمن فيهن طفلة، بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وأيار/مايو ٢٠٠٨، وخلال الفترة نفسها وفي المنطقة نفسها، ادُعي أن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب قتل ١٢٧ مدنياً، وفي الآونة الأخيرة، في ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ادعي أن عناصر من المؤتمر الوطني للدفاع

عن الشعب بقيادة بوسكو نتاغاندا، قتلوا ٦٤ شخصاً في كيوانجا، بمنطقة روتشورو، وأفادت التقارير أيضاً أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ارتكبت عمليات قتل واغتصاب استهدفت مدنيين في مختلف أنحاء كيفو الشمالية، وهذا ما حصل في كانيابايونغا مثلاً، في ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وقد بات من المعترف به على نطاق واسع أن الاغتصاب يدمر النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية ويفتت الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه المصالحة الإثنية.

زاي – وجود سبب يدعو إلى الاعتقاد بوجود قصد القضاء الكلي أو الجزئي على الإثنية

٤٨ – يبدو أن الكثير من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي قد ارتكبت في الأساس انتقاما من مدنيين يعتقد بأنهم مرتبطون بجماعات مسلحة معادية ولدى انسحاب جماعة مسلحة من أرض محتلة أو من خط معركة، بصرف النظر، على ما يبدو، عن الانتماءات الإثنية. وفي الوقت ذاته، فإن عدم إمكانية إثبات صلة إثنية مباشرة في الوقت الذي جرت فيه بعثة المستشار الخاص، لا يعني أن هذه الصلة غير موجودة، أو أنه لا يمكن إقامتها في المستقبل القريب. إن قتل أجزاء من مجموعة إثنية، وبالتالي منع تقديم الدعم للعدو في المستقبل، كثيرا ما يرتبط بقصد في ارتكاب إبادة جماعية. ولذلك فإن المستشار الخاص في سياق التصعيد الأخير للأزمة، واستنادا إلى انتشار الكراهية الإثنية انتشارا واسعا، يقر بأن خطر استهداف إثنيات معينة في كيفو الشمالية ماثل في الوقت الحاضر. وبالأخص، فإن احتمال قيام جماعات مسلحة بأعمال قتل بدوافع إثنية وتصاعد هستيريا الإبادة الجماعية في صفوف السكان المدنيين، ولا سيما ضد طائفة التوتسي، هو أمر لا يمكن استبعاده، بل لا بد من عدم استبعاده.

٤٩ – وعلاوة على ذلك، فقد أُبلغ المستشار الخاص بأن الكراهية ولا سيما الموجهة ضد التوتسي، يعبر عنها، في بعض الأحيان علنيا، ممثلو المجموعات الإثنية الأخرى وقادة الجماعات المسلحة، فضلا عن التعبير عنها في البرامج الإذاعية التي تبثها بعض الإذاعات المحلية والمواقع الشبكية. وعلى نحو أكثر تحديدا، يقال في هذه الحالات، إن التوتسي يصوَّرون على أنهم محتلون أجانب ومستغلون غير شرعيين للموارد الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ كما يمكن أن تشمل هذه الحالات التحريض على طرد التوتسي من البلد. ولا يستبعد المستشار الخاص إمكانية أن تستغل الجهات الفاعلة المختلفة في النزاع، بسهولة، الكراهية الإثنية بقصد إبادة مجموعة إثنية محددة سواء أكانت التوتسي أم مجموعة أخرى، ما لم تعالَج الأسباب الجذرية للأزمة معالجة ملائمة في المستقبل القريب.

حاء – الضعف

٥٠ – خلال البعثة، أشار محاورو المستشار الخاص المختلفون إلى الانتخابات المحلية الوشيكة، المقررة في منتصف عام ٢٠٠٩، على أنها سبب محتمَل لتفجير التراع مجددا. ويمكن أن تؤدي نتائج الانتخابات في كيفو الشمالية، فيما لو أجريت بنجاح، إلى استقرار الوضع السياسي والأمني في المنطقة؛ كما يمكن أن يؤدي استمرار تأجيلها إلى تصعيد حدة التوترات، لأن الحكومة المركزية هي التي عيّنت المسؤولين العاملين حاليا.

سادساً – الاستنتاجات

٥١ – يساور المستشار الخاص قلق بالغ إزاء الحالة في كيفو الشمالية، لما لها من آثار على المنطقة دون الإقليمية برمتها. ويرى أنه ما لم تعالج الشواغل الحقيقية المتعلقة بالمسائل السياسية والأمنية، وتقاسم موارد المنطقة، فإن من غير المحتمل أن تتحسن الحالة.

٥٢ – ويساور المستشار الخاص قلق بالغ إزاء الوضع الخطير لحقوق الإنسان والحالة الإنسانية التي لا تزال مستمرة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويود أن يوجه الانتباه بصورة خاصة إلى التوصيات التي أصدرتها منظومة الأمم المتحدة خلال السنوات العديدة الماضية، بما فيها توصيات الأمين العام، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، والخبراء والوسطاء، فهي توصيات كانت ستحول، فيما لو نُفذت، دون حدوث الأزمة الحالية، بما في ذلك خطر اندلاع الأعمال المتمثلة في عنف الإبادة الجماعية.

٥٣ – ويساور المستشار الخاص القلق لأن الجهود السابقة المبذولة في عملية صنع السلام الإقليمية، بما فيها الجهود الرامية لمنع حدوث نفس الأنواع تحديدا من المشاكل المشار إليها في هذا التقرير (خطر الإبادة الجماعية، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وانتشار الجماعات المسلحة، إلخ)، ولا سيما المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، لم تكن على ما يبدو، جهودا كافية لمعالجة الأزمة معالجة شاملة، على الصعيدين الدولي والإقليمي.

٥٤ – وعلى الرغم من صدور ادعاءات مقنعة بارتكاب جرائم وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والأعراف الإنسانية، فإن المستشار الخاص لم يتلق أية معلومات موثوق بها تشير إلى ”قصد محدد لإبادة جماعة كليا أو جزئيا“ سواء كانت الجماعة هذه محددة إثنيا أو بأية هوية أخرى. إلا أن هذا النوع من التحقيق الدقيق لا يدخل في نطاق ولايته، فهو عملية قانونية وقضائية معقدة لا يبت فيها بشكل حاسم في كثير من الحالات إلا بعد حدوث واقعة الإبادة الجماعية ولا تقوم بها إلا الهيئات القضائية المختصة. وقد خلُص المستشار الخاص إلى نتيجة مفادها أن الكراهية والوصم منتشران على نطاق واسع في كيفو الشمالية.

٥٥ - لقد أصبح الاستقطاب الإثني والكراهية المتطرفين مرتبطَين بالنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأسبابه الجذرية هي في المقام الأول أسباب سياسية واقتصادية وليست بالضرورة متصلة بالهوية. إلا أن المستشار الخاص يقر بأن خطر الاستهداف على أساس إثني في كيفو الشمالية يطغي كثيرا على الأسباب الأساسية الأخرى. وإن الإشارات إلى وقوع الإبادة الجماعية في الماضي، أو استمرار وقوعها في الوقت الراهن، تُستخدم بقوة، كذريعة للتدليل على أن الإبادة الجماعية قد تحدث في المستقبل، ولا سيما ضد طائفة التوتسي، التي يُنظر إليها عامةً على أنها ارتكبت فظائع إبادة جماعية ضد المجموعات الإثنية الأخرى. وإن احتمال قيام المجموعات المسلحة بأعمال قتل على أساس إثني وتصعيدَ هستيريا الإبادة الجماعية في صفوف السكان المدنيين هي عوامل لا بد من أخذها على محمل الجد ومعالجتها معالجة جدية. وإن خطر حدوث الإبادة الجماعية في المنطقة خطر كبير، ولهذا فلا بد من أن تتخذ الدول في المنطقة والمجتمع الدولي إجراءات فورية.

٥٦ - وقد لمس المستشار الخاص توجها لدى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لتأييد حلّ عسكري، وذلك، جزئيا، لشعورها بأنها ''مدعومة'' بوجود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لا بد من وجودها لحماية السكان المدنيين. إلا أن هذا لا يخدم الهدف الأساسي المتمثل في السلام والأمن على الأجل الطويل.

سابعا - التوصيات

٥٧ - تركز الإجراءات الوقائية اللازمة للتصدي للوضع في كيفو الشمالية على أربعة مجالات مترابطة تتصف بالأولوية: (أ) حماية السكان المعرضين للخطر من الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان أو للقانون الإنساني الدولي؛ (ب) المساءلة عن الانتهاكات؛ (ج) الإغاثة الإنسانية والحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ (د) الشروع في اتخاذ الخطوات ودعمها لمعالجة الأسباب الكامنة خلف النزاع من خلال اتفاقات سلام وعمليات انتقالية. ومنظومة الأمم المتحدة وإداراتها التشغيلية والمؤسسات التابعة لها بحاجة إلى مراعاة ما ورد أعلاه في صياغة استراتيجياتها لمواجهة خطر حدوث الإبادة الجماعية والأعمال الوحشية المتصلة بها.

٥٨ - ويقدم المستشار الخاص، انطلاقا من صميم اختصاص ولايته، التوصيات التالية:

الأمن والسلام

(أ) ينبغي مواصلة دعوة المتحاربين في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى احترام القانون الإنساني الدولي ومراعاة سلامة المدنيين؛

(ب) ينبغي مواصلة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حماية المدنيين في حالات النزاع المسلّح، بما في ذلك شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ج) ينبغي حث الحكومات المعنية على تيسير التخطيط للطوارئ لحماية المدنيين والمشردين في حال وقوع أعمال قتالية مكثفة؛

(د) ينبغي دعوة جميع الحكومات إلى الوقف الفوري لجميع أنواع المساعدات المقدمة للجماعات المسلّحة غير الشرعية، بما في ذلك الدعم العسكري والمالي؛

(هـ) ينبغي تشجيع عملية نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة وتسريحها بشكل طوعي، وفق ما تنص عليه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

حقوق الإنسان وسيادة القانون

(و) ينبغي حث جميع الأطراف المتورطة في النزاع في كيفو الشمالية على إنهاء كل أعمال القتل والاغتصاب والتجنيد القسري للأطفال، والتشريد القسري وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني سواء كانت بدوافع إثنية أم لا؛

(ز) ينبغي حث جميع الحكومات المعنية على التعاون على تقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم والفظاعات الجماعية إلى العدالة؛

(ح) ينبغي دعم دور المحكمة الجنائية الدولية والتزامها بمكافحة الإفلات من العقاب، والتحقيق في الادعاءات بارتكاب جرائم دولية وتحميل الجُناة مسؤولية ارتكابها؛

(ط) ينبغي النهوض بجهود مساعدة سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على مكافحة التمييز الإثني وذلك تمشيا، من جملة أمور، مع توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري الصادرة في عام ٢٠٠٧؛ كما ينبغي الاستمرار في تشجيع التسوية الإثنية في كيفو الشمالية، ويمكن إدراج التسوية الإثنية في برنامج الأمم المتحدة المتعلق بالتثقيف المدني والانتخابي بالنظر إلى الانتخابات المحلية المُزمع تنظيمها؛

(ي) ينبغي تشجيع التسامح وإذكاء الوعي بخطر الإبادة الجماعية، والتثقيف بشأن حقوق الإنسان فيما بين جميع الجماعات الإثنية؛

(ك) ينبغي الحض على التمثيل والمشاركة في العمليات السياسية على نحو كاف لجميع أفراد الجماعات الإثنية، ويشمل ذلك المشردين (المشردين داخليا واللاجئين)، في العمليات السياسية، ليس في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، وإنما في المنطقة دون

الإقليمية برمتها؛ وهذا من شأنه أن يُسهم في إجهاض محاولات الجماعات المسلحة التلاعب بالانقسامات الإثنية لأغراض سياسية؛

(ل) ينبغي حث سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية والأطراف الأخرى في التراع على وقف نشر الكراهية والتعصب الإثنيين، بطرائق منها اتخاذ تدابير لتعليق البرامج الإذاعية التي تبث خطابات الكراهية، وتقديم المسؤولين عن التحريض على عنف الإبادة الجماعية، إلى العدالة؛

(م) ينبغي الحث على إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دون مزيد من التأخير؛

(ن) ينبغي حث الحكومة على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب تمشيا مع التوصيات الوثيقة الصلة التي قدمها المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين؛

(س) ينبغي حث الحكومة على وضع آليات ملائمة للعدالة الانتقالية.

المجالان السياسي والاقتصادي

(ع) ينبغي حث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ إطار نظام فعال فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية وتحقيق المشاركة الفعالة في آليات المساءلة ذات الصلة المُنشأة لرصد تدفق الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية؛

(ف) ينبغي دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان الأخرى في المنطقة والشركاء الإنمائيين، للعمل سويا على إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية بشكل يحقق المنفعة للإدارات والمجتمعات المحلية؛

(ص) ينبغي دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها (لا سيما رواندا وبوروندي) للعمل معا في سبيل تحقيق المصالحة الإثنية على الصعيد الإقليمي، مع مراعاة الجراح والمآسي الناجمة عن الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤ التي لم يتحقق التعافي منها بعد؛

(ق) ينبغي مواصلة العمل نحو إيجاد حلول لمسائل حقوق الأرض والتمثيل السياسي؛ والإعادة الطوعية للاجئين إلى الوطن على صعيد المنطقة؛

(ر) ينبغي مواصلة إيلاء الأولوية للحلول السياسية، عن طريق الاستمرار في إبراز الدعم لجهود الوساطة التي يضطلع بها في الفترة الراهنة المبعوثان الخاصان أوباسانجو ومكابا وآخرون؛

(ش) ينبغي دعم التكامل الإقليمي الذي يشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وبلدان أخرى في المنطقة، والذي من شأنه أن يمهد الطريق أمام حرية الحركة التجارية وحركة الأشخاص؛ ويمكن أن يستفيد ذلك من الترتيبات القائمة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغيرها، وهي ترتيبات، من شأنها أن تضمن، في حال تطويرها تطويرا كاملا، استمرار وصول الأعمال الأجنبية، لكن بصفة قانونية، إلى الموارد المعدنية وموارد قطع الأشجار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع تسخير العلاوات والضرائب الناتجة عن ذلك لما يحقق النفع لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها؛

(ت) ينبغي النهوض بعمل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، مع التذكير بالالتزامات التي أخذتها الدول الأعضاء على عاتقها، وبخاصة فيما يتعلق ببروتوكول منع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز (المادة ٨ من ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى)، والمعاقبة عليها؛

توصيات عامة

(ث) ينبغي كفالة توحيد النُهج والأهداف والاستراتيجيات التي يتبعها المبعوثون والممثلون الخاصون وغيرهم من الوسطاء المضطلعين بأدوار في العملية السياسة، لكي لا يُقوض أي منهم، عن غير قصد، عمل الآخر؛

(خ) ينبغي مواصلة التحلي باليقظة والتأهب للتحرك الفوري من أجل وقف أي عمل من أعمال الإبادة الجماعية؛

قائمة المراجع*

مصادر الأمم المتحدة

جمهورية الكونغو الديمقراطية: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الحالة الإنسانية في شمال كيفو والاستكمال رقم ٧، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

* إضافة لهذه المراجع، تلقى المستشار الخاص معلومات سرية من مصادر مختلفة لا يرد ذكرها في قائمة المراجع هذه.

تقـديم المـساعدة الإنـسانية الطارئـة إلى شـرق جمهويـة الكونغـو الديمقراطيـة، مكتـب تنـسيق الشؤون الإنسانية، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2003/773).

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2003/1027).

مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقرع ناقوس الخطر وتدعو إلى الإصلاح مع تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نشرة صحفية صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

مجلس حقوق الإنسان، القرار د–١/٨ المعنون ''حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية''، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري، بما فيه ملاحظاتها بشأن تقرير جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/62/18، الفقرات ٣١٥–٣٤٢).

تقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، (A/61/40، المجلد الأول و Corr.1).

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تيتنغا فريديرك باثيري (A/HRC/4/7).

تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، فالتر كالين (A/63/286).

تقرير المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، لياندرو ديسبوي: بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/HRC/8/4/Add.2).

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدمه المقرر الخاص روبرتو غاريتون بموجب رار لجنة حقوق الإنسان ٥٦/١٩٩٩ (E/CN.4/2000/42).

مؤتمر الأمين العام الصحفي المشترك مع مبعوثه الخاص إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أولوسانجون أوباسانجو وممثله الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ألان دوس، عقب انعقاد مؤتمر القمة الإقليمي للاتحاد الأفريقي بشأن جمهورية الكونغو، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

بيان منسوب إلى المتحدثة الرسمية باسم الأمين العام بشأن المناطق الحدودية بين جمهورية الكونغو ورواندا، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

بيـان منـسوب إلى المتحدثـة الرسميـة باسـم الأمـين العـام بـشأن الحالـة في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطية، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

بيان من رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2008/38).

مصادر أخرى

Baregu, Mwesiga. Congo in the Great Lakes Conflict. In *Security Dynamics in Africa's Great Lakes Region*, Gilbert Khadiagala, ed. Boulder, Colorado and London, Lynne Rienner, 2006.

Cohen, Herman. Can Africa trade its way to peace? *New York Times*, 15 December 2008.

Conflict in Congo. International Crisis Group, 2008.

Congo: don't let it happen all over again. *Economist*, 30 October 2008.

Democratic Republic of the Congo: country summary. Human Rights Watch, January 2008.

Democratic Republic of the Congo: feeding on war, Neil Campbell in the International Herald Tribune. International Crisis Group, 8 November 2008.

Democratic Republic of the Congo: international leaders should act now to protect civilians. Human Rights Watch, 30 October 2008.

Deng, Francis M., Ethnic marginalization as statelessness: lessons from the Great Lakes region of Africa. In *Citizenship Today: Global Perspectives and Practices*, T. Alexander Aleinikoff and Douglas Klusmeyer, eds., Washington, D.C., Carnegie Endowment for International Peace, 2001.

Gambino, Anthony. Congo: securing peace, sustaining progress. New York¸ Council on Foreign Relations, 2008 (Council Special Report No. 40).

The Congo re-erupts, Francois Grignon and Fabienne Hara in the Wall Street Journal Europe. International Crisis Group, 4 November 2008.

The Kivu Impasse. *Africa Confidential*, vol. 49, No. 21, 17 October 2008.

Violence in Congo: falling apart, again. *Economist*, 31 October 2008.

Weiss, Herbert and Carayannis, Tatiana. The enduring idea of the Congo. In Borders, nationalism, and the African State, Ricardo Laremont, ed. Boulder, Colorado, Lynne Reinner, 2005.